حراك دبلوماسي محموم في مجلس الأمن على أمل التوصل إلى توافق حول مشروع قرار إنساني جديد

سوريا: «تنظيم الدولة» يخضع الجماعات المسلحة لسيطرته.. ويوسع نفوذه في الشرق

عواصم - «وكالات»: اعلنت مجموعات مقاتلة ضمن المعارضة السورية في بلدة الشحيل التي تعتبر معقلا ل«جبهة النصرة» في شرق سوريا مبايعتها ل«الدولة الاسلامية» وزعيمها ابو بكر البغدادي، والتبرؤ من الائتلاف السوري المعارض والجيش الحر، بحسب ما جاء في شريط مصور نشر على موقع يوتيوب ليل الاربعاء الخميس.

ولم يصدر اي تعليق على البيان عن «جبهة النصرة» التي ينحدر عدد من قياديها من بلدة الشحيل، في حين افاد المرصد السوري لحقوق الانسان ان عناصر الجبهة يواصلون قتال «الدولة الاسلامية» في المنطقة.

وابرز الفصائل التي اعلنت المبايعة «جيش الاسلام» الذي يقاتل في مناطق عدة من سوريا، علما ان المبايعة اقتصرت على الشحيل. واعلن مقاتلون وقياديون تحت لواء «جيش الاسلام» على حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي رفضهم للمصالحة.

وبدا في الشريط المصور عدد من الرجال، معظمهم بلباس الاسلاميين المتشددين، ملتفين حول رجل تلي بيانا اعلن فيه باسم «اهالي مدينة الشحيل والحريجي والنملية»، و«جيش الإسلام»، و«حركة طالبان الإسلامية»، وفصائل اخرى، «براءتنا إلى الله سبحان وتعالى وتوبتنا إليه من التنظيمات التي قاتلت الدولة وناصبتها العداء».

كما اعلن التبرؤ «من المجالس العسكرية والثورية وهيئة الأركان والائتلاف» الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

وقال المتحدث «قررنا إعلان البيعة للدولة الإسلامية ولخليفة المسلمين ابي بكر البغدادي، علما باننا لسنا مسؤولين عمن يخل او يحاول الإخلال بهذا الاتفاق ومحاسبته إن أمكن».

واشار البيان الى ان حسين رجب يمثل جيش الاسلام في هذه المبايعة.

من جانبه قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن مقاتلين من جبهة النصرة انسحبوا من بلدتين في شرق سوريا يوم الخميس وتركوا معظم محافظة دير الزور الحدودية تحت سيطرة قوات تنظيم الدولة الإسلامية الآخذة في التقدم.

وقال المرصد إن جبهة النصرة انسحبت من الميادين وشهيل معقل الجماعة بالمنطقة في حين تعهد مقاتلو العشائر المحلية بالولاء للدولة الإسلامية التي اجتاحت ايضا محافظات سنية في العراق.

واضاف المرصد ان تنظيم الدولة الإسلامية الذي كان يسمى في السابق الدولة الإسلامية في العراق والشام يسيطر حاليا على مساحة من سوريا تبلغ خمسة امثال مساحة لبنان.

واعلن تنظيم «الدولة الاسلامية في العراق والشام» الاحد اقامة «الخلافة الاسلامية»، مسميا زعيمه ابا بكر البغدادي «خليفة»، واشار الى تغيير اسمه ليقتصر على «الدولة الاسلامية».

وكان فصيل جبهة النصرة في مدينة البوكمال الحدودية مع العراق اعلن الاسبوع الماضي مبايعته ل«الدولة الاسلامية» التي تمكنت من احكام سيطرتها على المدينة وربط مناطق سيطرتها في سوريا بتلك التي سيطرت عليها خلال الاسابيع الماضية في العراق.

وطالبت 11 مجموعة مقاتلة في شمال سوريا وشرقها الاربعاء الائتلاف الوطني بدعمها بالسلاح والتعزيزات بسرعة لمواجهة «الدولة الاسلامية» تحت طائلة القاء السلاح وسحب مقاتليها «مرغمين».

سياسيا قال دبلوماسي في مجلس الامن ان «مفاوضات شاقة» تجرى للتوصل الى اتفاق على مشروع قرار يسمح باستخدام خطوط النزاع في سوريا واربعة معابر حدودية مع تركيا والاردن والعراق لايصال المساعدات الانسانية الى المحتاجين هناك.

واوضح الدبلوماسي للصحافيين في نيويورك الليلة قبل الماضية «نخوض مفاوضات شاقة ولا نسعى الى استخدام حق النقض «فيتو» ويجب تطبيق وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه» مضيفا ان الهدف هو الاتفاق على قرار يتم تنفيذه.

واشار الى ان مشروع القرار المقدم من استراليا ولوكسمبورغ والاردن قبل اشهر لا يحتوي على الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي ينص على امكانية فرض عقوبات واستخدام القوة في مشروع قرار حول ايصال المساعدات الانسانية الى السوريين على الرغم من ان القرار «يلزم» الدول الاعضاء تحت المادة 25 من الميثاق «بقبول وتنفيذ قرارات المجلس».

من جهته اكد السفير الروسي لدى الامم المتحدة فيتالي تشوركين للصحافيين خلال الاسبوع الماضي انه سيستخدم حق النقض ضد المشروع الغربي.

وتبنى المشاركون البيان الروسي وفكرة انشاء «آلية مراقبة» تحت سلطة الأمين العام بان كي مون من اجل مراقبة تحميل ووصول المساعدات الى المحتاجين في سوريا عبر استخدام المعابر الحدودية الاربعة مع تركيا والاردن والعراق.

ويحتاج مشروع القرار الى موافقة الدول المجاورة لسوريا وليس موافقة الحكومة السورية اذ اعربت العراق عن رفضها للمشروع وفي حال تم الموافقة على الالية سيتم نشرها لفترة اولية تمتد 120 يوما من اعتماد القرار.

ويسيطر تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام «داعش» على المعابر الحدودية السورية مع العراق والاردن.

ويلزم مشروع القرار جميع اطراف النزاع السورية بتمكين جهات الامم المتحدة بتسليم المساعدات الانسانية شكل عاجل ودون عوائق الى المحتاجين في

مقاتلون تابعون لتنظيم الدولة الاسلامية في سوريا

لبنان: القضاء العسكري يطالب بإعدام سورية متهمة بالإرهاب

بيروت - «كونا»: اصدر قاضي التحقيق العسكري عماد الزين امس قرارا اتهاميا طلب فيه عقوبة الاعدام لموقوفة سورية لحيازتها صواعق تستخدم في «اعمال ارهابية».

ونقلت وسائل الاعلام المحلية ما جاء في قرار الزين ان المتهمة كانت تنوي تسليم الصواعق الى شخص سوري اخر الذي اصدر بحقه مذكرة بحث وتحر.

وفي سياق متصل ختم القاضي الزين تحقيقاته في ملف القيادي في تنظيم «كتائب عبدالله عزام» جمال دفتردار المتهم بالتخطيط لاعمال ارهابية في لبنان محيلا الملف الى النيابة العامة العسكرية.

يذكر ان القضاء اللبناني اصدر سلسلة احكام بحق قياديين وافراد في تنظيمات متطرفة متهمين بالمشاركة في تخطيط وتنفيذ اعمال ارهابية في لبنان.

قبل انتهاء مهلة 20 يوليو.. وعواقب الفشل ستكون فادحة

ملف إيران النووي: المفاوضات تسابق الزمن للتوصل إلى اتفاق شامل

جانب من مفاوضات نووية سابقة

فيينا - «وكالات»: استأنفت إيران والقوى العالمية الست محادثاتهما النووية في فيينا يوم الخميس على امل التقريب بين مواقفهما المختلفة في المفاوضات والتوصل إلى اتفاق لإنهاء النزاع حول برنامج طهران النووي في وقت لاحق من الشهر.

وفشل المحاولة سيكون ثمنه فادحا. فاذا فشلت الدبلوماسية ستزيد احتمالات قيام اسرائيل بضربة جوية للمواقع النووية الايرانية ويتصاعد خطر نشوب حرب واسعة في الشرق الأوسط.

وبعد اتصالات غير رسمية جرت يوم الاربعاء بدأ كبار المفاوضين من إيران والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين وروسيا وبريطانيا جلسة مكتملة بعد الساعة التاسعة صباحا بقليل وهي الجولة السادسة من المحادثات في فيينا منذ فبراير.

وأمام الوفود اقل من ثلاثة اسابيع للتوصل لاتفاق على حجم البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم مستقبلا وقضايا اخرى اذا كانت تريد الالتزام بمهلة 20 يوليو للتوصل إلى اتفاق. ويقر مسؤولون غربيون في احاديثهم الخاصة انه ربما تكون هناك حاجة إلى تمديد المحادثات. وفرضت واشنطن وبعض حلفائها عقوبات على ايران وتشتبه في أن الغرض من برنامج طهران النووي هو امتلاك اسلحة نووية وتنفي إيران ذلك وتقول إن برنامجها لتوليد الطاقة ومشاريع سلمية.

وتقول طهران إن ترسانة إسرائيل النووية المفترضة هي التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

ولا تنفي إسرائيل او تؤكد امتلاكها اسلحة نووية ويعتقد انها تملك الترسانة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط.

وينتهي يوم 20 يوليو العمل باتفاق مؤقت خفف بدرجة بسيطة العقوبات المفروضة على ايران بعد ان قيدت طهران بعض الجوانب في انشطتها النووية. ويمكن تمديد العمل بالاتفاق المؤقت ستة أشهر اخرى على اقصى تقدير حتى يتم التوصل الى اتفاق طويل الأجل.

ولجأ وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف الى يوتيوب يوم الاربعاء لينقل رسالة يبدي فيها استعداد إيران لاتخاذ خطوات تضمن أن يظل برنامجها سلميا لكنه قال إنها «لن تركع» في مذلة للتوصل الى اتفاق مع القوى الكبرى.

وفي مقال نشر في صحيفة واشنطن بوست يوم الاثنين قال وزير الخارجية الامريكي جون كيري إن «تفاؤل «إيران» للعلن بالنتائج المتوقعة لهذه المفاوضات لم يواكبه حتى الان مواقف تحدثوا عنها خلف الأبواب المغلقة».

بورما: قتيلان بتجدد لأعمال العنف بين المسلمين والبوذيين

عواصم - «وكالات»: قتل شخصان في بورما في اعمال عنف جديدة بين بوذيين ومسلمين في ماندلاي وسط البلد كما افاد مصدر في الشرطة امس.

وصرح ضابط في شرطة ثاني مدينة في البلاد طالبا عدم ذكر اسمه لفرانس برس ان خلال اعمال عنف وقعت بعد الهجوم على متجر مسلم اتهم صاحبه بالاغتصاب «سقط قتيلان».

لكنه لم يعط اي تفاصيل حول هوية الضحيتين ولا ظروف مصرعهما.

واندلعت اعمال الشغب مساء الثلاثاء عندما هاجم حشد بالحجارة ذلك الدكان الذي يملكه مسلمون ومباني اخرى واحرق سيارة.

واضطرت الشرطة الى اطلاق الرصاص المطاطي لتفريق الحشد الذي كان يحمل الحجارة والعصي والسكاكين، على ما افادت الصحف الرسمية.

واعلن قائد شرطة ماندلاي زاو وين اونغ لصحيفة نيو لايت اوف ميانمار الرسمية «اننا نحقق في اعمال الشغب وسنتخذ كل التدابير ضد كل المتورطين».

في جلسة شهدت تبايناً كبيراً في وجهات النظر

السودان: البرلمان يقر تعديلاته على قانون الانتخابات .. رغم أنف المعارضة والموالاة

الخرطوم - «وكالات»: في جلسة شهدت تباينا في وجهات النظر -حتى من نواب حزب المؤتمر الوطني الحاكم- تمكن البرلمان السوداني الأربعاء من إجازة بعض التعديلات على قانون الانتخابات لعام 2008 قبل اقل من تسعة أشهر على إجراء الانتخابات العامة بالبلاد. وشهدت الجلسة الثالثة مواقف متباينة دفعت رئاسة البرلمان إلى رفعها لساعات، مما مكن كتلة المؤتمر الوطني من عقد لقاء خارجي لأعضائها بهدف إقناع الرافضين منهم بضرورة التعديل الذي تتطلبه المرحلة المقبلة.

ونجحت الأغلبية في تمرير التعديلات التي جاء في مقدمتها اعتماد القائمة القومية النسبية بدلا عن القائمة الولائية النسبية، وقائمة المرأة، مع السماح للقوات المسلحة والبدو الرحل بالتصويت دون التقيد بمحل الإقامة، وغيرها من النقاط الخلافية.

وفشلت نداءات البرلمان المتكررة في إقناع المعارضة بالمشاركة في جلسات مناقشة التعديلات، بعدما أعلنت مقاطعتها للأمر بسبب ما تعتبره محاولة جديدة من الحزب الحاكم للالتفاف على القوى السياسية بالتمهيد لتزوير الانتخابات.

لكن جلسة الأربعاء الختامية المخصصة لمناقشة التعديلات قبل إجازتها شهدت انشقاقا حادا بين نواب حزب المؤتمر الوطني نفسه بين مؤيد للتعديلات ورافض لها.

وعجزت رئاسة البرلمان في البداية عن إقناع نواب الحزب الحاكم بعد أن انضمت أحزاب موالية للحكومة إلى صف رافضي التعديلات، مما دفع رئيس البرلمان إلى رفع الجلسة وعقد اجتماع خاص بين نواب كتلة حزب المؤتمر الوطني وقادة الحزب للتشاور ليعود بعدها النواب لإجازة التعديلات بالأغلبية.

ورأى النواب في مبررات رفض التعديلات أنها تكرس سلطة أحزاب المركز وقياداتها، مشيرين إلى أن نصوص التعديلات تفتح الباب امام سيطرة حزب واحد على مقاليد الأمور بالبلاد، وتجعل التنافس على مقعد برلماني واحد في قائمة قومية امرا مستحيلا.

واتهم النائب عن حزب الأمة الوطني المعارض عبد الله علي مسار واضعي التعديلات بالسعي إلى تكريس هيمنة المركز وقيادته الحزبية والسياسية على الولايات وأحزابها. وحذر في الوقت ذاته من إجازة التعديل الخاص باعتماد قوائم نسبية قومية بدلا عن القوائم النسبية الولائية التي كان معمول بها في السابق.

وهدد مسار بالانسحاب من الانتخابات القادمة إذا تم تجاهل مطالب حزبه التي قال إنها تهدف إلى صيانة حقوق الولايات وضمان العدالة.

أما الحزب الشيوعي السوداني، فقد اعتبر التعديلات تمهيدا مكشوفا لتزوير الانتخابات بعد ما وصفها بالصراعات الحادة داخل حزب المؤتمر الوطني نفسه، وفشل إدارة أزمته الداخلية.

بينما رأت النائبة عن المؤتمر الوطني عواطف الجعلي عدم وجود سبب لإجراء أي تعديل على القانون «لأنه لا يحتاج لذلك حتى وإن قررت الحكومة إجراء الانتخابات في موعدها» في أبريل القادم.

وأكدت أن قانون الانتخابات من القوانين السيادية التي يجب التشاور بشأنها قبل التفكير في إجراء أي تعديلات عليها وليس «التعامل مع القوى السياسية الأخرى بهذه الطريقة».

وتخوفت النائبة من أن يؤدي الأمر إلى فشل عملية الحوار الوطني «لأن قانون الانتخابات جزء من أوراق ذلك الحوار، خاصة أن الأحزاب ما زالت ترفض تحركات المؤتمر الوطني بشأن تعديله قبل أي إجماع سياسي».

من جهته، يؤكد النائب المستقل عماد البشري أن ما أسماها «التعديلات الإقصائية» ستؤثر بشكل مباشر على عملية الحوار الوطني، وستؤدي إلى احتقان سيفاقم -بدوره- من أزمات البلاد التي يستحيل حلها عبر حزب واحد.

واعتبر أن إجازة التعديلات بشكل منفرد تدفع الجميع إلى نتيجة مفادها أن المؤتمر الوطني لا ينفذ ما يلتزم به تجاه الآخرين مهما تواضعوا من جانبهم من أجل مصلحة السودان وأهله.

وأضاف أن القانون تسبب في أزمة داخل المؤتمر الوطني نفسه، «فكيف سيكون صداه عند الأحزاب الأخرى المغيبة عن المشاركة في تعديلاته، ومنها من قبل الحوار مع المؤتمر الوطني؟».

لكن إبراهيم غندور مساعد رئيس حزب المؤتمر الوطني الحاكم للشؤون السياسية والتنظيمية استنكر التشكيك في نوايا حزبه بشأن إجازة التعديلات، مشيرا إلى أنها كانت نتاج ورشة أقيمت حول القانون وشاركت فيها الأحزاب السياسية.

وقال غندور مخاطبا منتقدي القانون في البرلمان «إن خلافات أعضاء المؤتمر الوطني لا يجب أن تشغل القوى السياسية الأخرى»، داعيا الأخيرة إلى «إدراك أن السبيل إلى السلطة هو الالتزام بالممارسة السياسية الراشدة».

يشار إلى أن التعديلات شملت إلغاء عبارة القائمة الحزبية والاستعاضة عنها بالقائمة الحزبية العامة التي تحوي 20% من جملة أعضاء أي مجلس تشريعي للمرشحين من حزب سياسي، وتكون على أساس قومي بالنسبة للبرلمان وعلى أساس ولائي للمجالس التشريعية الولائية بما يمكن الحزب من خوض الانتخابات في كافة أرجاء البلاد بقائمة موحدة.

جانب من جلسة سابقة

الأمم المتحدة تحقق في اتهامات لقواتها في دارفور

نيويورك - «وكالات»: أعلنت الامم المتحدة امس الاول فتح تحقيق داخلي بعد اتهامات مفادها ان البعثة المشتركة للامم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور «ميتود» قللت من اهمية التجاوزات التي ترتكبها القوات السودانية في دارفور «غرب السودان».

وجاءت هذه الاتهامات على لسان متحدثة سابقة للبعثة هي عائشه البصري وقد نشرتها عدة وسائل اعلام منها خصوصا المجلة الاميركية «فورين باليسي».

وحسب المتحدث باسم الامم المتحدة ستيفان دوجاريك فان الامين العام للامم المتحدة بان كي مون «قلق جدا من الاتهامات الخطيره بحق ميتود». وتتعلق الاتهامات بان البعثة «لم تكن تبلغ بشكل دقيق ما يجري على الارض في دافور» وبانها تخلت في «بعض الحالات المحددة» في مهمتها عن حماية المدنيين او انها ارتكبت اخطاء في ادارتها.

وقال المتحدث ان بان «الحريص على تحسين نتائج ميتود» هو «عازم على اتخاذ كل التدابير اللازمة من اجل تصحيح اي خطأ». وهو طلب من الامانة العامة للامم المتحدة ان تجري «في مهلة شهر» مراجعة نتائج كل التحقيقات والطلبات المتعلقة بميتود منذ منتصف العام 2012.

إذا لم يتم تأمين مساعدات كبيرة سريعاً

وكالات عمل إنساني تقرع الأجراس: المجاعة تتهدد جنوب السودان خلال أسابيع

جوبا - «وكالات»: حذرت وكالات للعمل الانساني الخميس ان جنوب السودان الذي تمزقه حرب اهلية منذ نهاية 2013 يمكن ان تضربه مجاعة في الاسابيع المقبلة اذا لم يتم تأمين مساعدة كبيرة له.

وقالت لجنة الطوارئ البريطانية للكوارث التي ترعى 13 منظمة غير حكومية «اذا استمر النزاع في جنوب السودان ولم تتم زيادة المساعدة، فستواجه مناطق في جنوب السودان بحلول اغسطس على الارجح مجاعة».

وقتل آلاف الاشخاص ان لم يكن عشرات الآلاف ونزح اكثر من 1.5 مليون منذ اندلاع الحرب منتصف ديسمبر 2013 في آخر دولة اعلنت في العالم.

ولا تملك الامم المتحدة حاليا سوى اربعين بالمئة من الاموال اللازمة للمساعدات الانسانية، وما زال ينقصها اكثر من مليار دولار.

وقال المسؤول عن هذا التحالف صالح سعيد ان «هناك خطرا واقعيا جدا بحدوث مجاعة في بعض المناطق». وحذر من ان «ملايين الاشخاص يواجهون ازمة غذائية كبيرة».

واكد خبراء الامم المتحدة ان الامطار هذه السنة عند معدلها العام او اقل بقليل. ونجمت الازمة الغذائية عن المعارك وآثارها وخصوصا على النشاطات الزراعية وليس عن ظروف مناخية طارئة.

وقال سعيد ان لجنة الطوارئ البريطانية للكوارث التي تضم بين منظماتها اوكسفام وسيف ذي تشيلدرن «تملك اقل من نصف الاموال اللازمة للمساعدة على منع تحول الازمة الغذائية في جنوب السودان الى كارثة».

واندلعت المعارك في منتصف ديسمبر 2013 بين الجيش الموالي للرئيس سلفا كير وقوات نائبه السابق الزعيم المتمرد رياك مشار، وتخللتها فظائع ومجازر.

المجاعة تهدد جنوب السودان.